وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٧/٤/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٢/١٣ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - أعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٢٠٤٧٣٩,٦٤ ج (فقط ثمانية ملايين ومائتان وأربعة آلاف وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا وأربعة وستون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٩٢٤٥٦٠,١٦ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة وأربعة وعشرون ألفًا وخمسمائة وستون جنيهًا وستة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٨٠١٧٩,٤٨ ج (فقط مليون ومائتان وثمانون ألفًا ومائة وتسعة وسبعون جنيهًا وثمانية وأربعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ١٦٣٨٥٤٥,٢٥ ج (فقط ستة عشر مليونًا وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألفًا وأربعمائة وخمسون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٢/١٣

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد